

Distr.: General
28 July 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٥٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ١٤ شباط/فبراير، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، وطلب إلى أن أقدم تقريرا عما إذا كان ينبغي أن يُعاد تشكيل ولاية البعثة بعد أن تولت الحكومة الجديدة سدة الحكم، وأن يشمل التقرير توصيات بشأن الطرق التي يمكن بها أن تدعم البعثة عمليات الإصلاح وتعزيز المؤسسات الرئيسية. ويتضمن هذا التقرير، الذي يستند إلى مشاورات أُجريت مع السلطات المنتخبة ومع شركاء دوليين أساسيين، حسب الاقتضاء، تلك التوصيات المطلوبة ويقدم معلومات مستكملة عن آخر التطورات الرئيسية التي حدثت في الفترة من ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أهم حدث سياسي وقع هو إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة، أفضت إلى إنشاء برلمان يستند إلى قاعدة واسعة، وتشكيل حكومة من أحزاب متعددة بعد إجراء مشاورات مكثفة النطاق. وهذه الإنجازات، التي تحققت في بيئة أمنية هشة، تعكس التزام الشعب الهايتي بإجراء العملية الانتخابية الديمقراطية التي حظيت بدعم البعثة والمجتمع الدولي.

٣ - وعلى الرغم من الصعوبات التي صودفت، فقد اعتبرت الانتخابات على نطاق واسع بأنها كانت ناجحة، حيث مكّنت الشعب الهايتي من الإدلاء بصوته بحرية ونزاهة. ولأول مرة في تاريخ الانتخابات الأخيرة، لم يعترض أحد على شرعيتها. وقد دخل المنافسة خمسة



وأربعون حزبا سياسيا و ٣٣ مرشحا لمنصب رئيس الجمهورية، وشارك ما يربو على ٦٠ في المائة من الناحيين المسجلين في انتخاب رئيس الجمهورية، وفي الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، وكان ذلك في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وحتى في الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وهي الجولة التي تنخفض فيها نسبة المشاركة عادة، شارك في العملية الانتخابية أكثر من مليون ناخب.

٤ - في ضوء الحالة الأمنية الصعبة في بورت أو برانس في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، كثفت البعثة أنشطتها الأمنية من أجلتهيئة بيئة يستطيع فيها السكان أن يدلوا بأصواتهم في أوضاع آمنة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، لم يبلغ عن أي أحداث ذات شأن. أما في يوم الانتخابات الموافق ٧ شباط/فبراير، فقد وقعت عدة حوادث متفرقة، نجمت أساسا عن الطوابير الطويلة التي تكونت في مراكز الاقتراع.

٥ - وقد برزت هشاشة الحالة الأمنية عندما اندلعت في الشوارع احتجاجات يوم ١٢ شباط/فبراير بعد أن أظهرت آخر النتائج الجزئية لانتخابات الرئاسة التي أعلنها المجلس الانتخابي المؤقت أن نسبة تقدم رينيه بريفال انخفضت من نسبة تزيد على ٦٠ في المائة إلى ما دون عتبة الـ ٥٠ في المائة المطلوبة لكسب الانتخابات في الجولة الأولى. وبحلول ١٣ شباط/فبراير، كانت هناك مظاهرات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد، تولدت عنها اضطرابات خطيرة. وفي تلك الأثناء، بلغت قدرة البعثة على المحافظة على بيئة آمنة ومستقرة حدودها القصوى. فوضعت حواجز الطرق على جميع الطرق الرئيسية وأغلق مطار بورت أو برانس بصفة مؤقتة. واجتاح المتظاهرون مبنى الفندق الذي كان يقع فيه مقر المركز الإعلامي للمجلس الانتخابي المؤقت وحاصروا مركز عمليات الفرز، حيث أرغم المركزان على وقف أنشطتهما بصفة مؤقتة.

٦ - وفي ١٤ شباط/فبراير، وبعد يومين من المظاهرات والمفاوضات بين الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية، قرر المجلس الانتخابي المؤقت أن يوزع بطاقات الاقتراع الفارغة التي كانت نسبتها عالية بصورة غير عادية (٤,٣٦ في المائة) توزيعا تناسيبيا على جميع المرشحين حسب عدد الأصوات التي حصلوا عليها. وعلى هذا الأساس، أعلن المجلس فوز السيد بريفال في الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى بأغلبية مطلقة بلغت ٥١,٢١ في المائة. وقد اعترض بعض المرشحين على هذا الإجراء من الناحية السياسية، وإن لم يعترضوا عليه قانونيا، ومنهم المرشح ليزلي مانيغات الذي حصل على ١٢ في المائة من الأصوات.

٧ - وقد جرت الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية في جو من الهدوء العام، ولم يُبلغ إلا عن حوادث عنف متفرقة. غير أن مركزي تصويت أُغلقا في غراند سالين جراء حدوث مواجهة عنيفة بين مؤيدي الأحزاب السياسية المتنافسة، كما كان الأمر عليه في شباط/فبراير.

٨ - وفي انتظار دورة التصفية للانتخابات البرلمانية في تلك المجتمعات المحلية، حيث تعرضت العملية الانتخابية إما للانقطاع أو قُدمت بشأنها استثناءات، تم رسمياً انتخاب ٢٧ مرشحا لمقاعد مجلس الشيوخ البالغ عددها ٣٠ مقعدا و ٨٨ مرشحا لمجلس النواب البالغة عدد مقاعده ٩٩ مقعدا وأدوا اليمين القانونية في أيار/مايو. وقد حصل تحالف "لييوا" التابع للرئيس بريفال على ١١ مقعدا في مجلس الشيوخ يليه حزب "منظمة الشعب المناضل" بأربعة مقاعد. وفي مجلس النواب أيضا، يتصدر حزب "لييوا" القائمة بحصوله على ٢٠ مقعدا يليه حزب الاندماج (Fusion) بحصوله على ١٥ مقعدا. وحصلت النساء على أربعة مقاعد في مجلس الشيوخ ومقعدين في مجلس النواب.

٩ - وتولى السيد بريفال مهام رئاسة جمهورية هايتي في ١٤ أيار/مايو. وفي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة تنصيبه رئيسا، دعا إلى الحوار من أجل تحقق الاستقرار في البلد. وعلى الرغم من تسليمه بأهمية الجهود التي بذلتها البعثة والمجتمع الدولي حتى ذلك الحين، فقد أكد أن مشاكل البلد لن يحلها سوى الهايتيين أنفسهم. وفي الخطاب الذي ألقاه أمام مجلس الأمن قبل ذلك، في ٢٧ آذار/مارس، طلب أن يتم، في الفترة التي تلت الانتخابات، تعديل منحى ولاية البعثة لتوجيه المزيد من التركيز على إصلاح الشرطة والنظام القضائي، وعلى التنمية.

١٠ - وفي ٣٠ أيار/مايو، صدّق الرئيس بريفال على تعيين السيد جاك إدوارد أليكسيس رئيسا للوزراء بعد حصوله على أصوات مؤيدة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وفي ٦ و ٧ حزيران/يونيه، مثّل السيد أليكسيس أمام مجلس الشيوخ ومجلس النواب على التوالي ليعرض برنامج حكومته الذي ركز على تحديث الدولة وتكوين الثروات. وقدم السيد أليكسيس أيضا خطة الرئيس بريفال للإنعاش، وهي برنامج التهذئة الاجتماعية الذي يهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية الفورية. وقد وافق مجلس الشيوخ بالإجماع على برنامج الحكومة وعلى أعضاء مجلس الوزراء المقترح؛ كذلك كانت موافقة مجلس النواب مع امتناع عضو واحد عن التصويت.

١١ - وبدأ الرئيس بريفال، خلال الأشهر التي سبقت تنصيبه، حوارا مع قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بشأن خطة تتعلق بتصريف شؤون الحكم والتنمية مدتها ٢٥ عاما. وأعقب ذلك عملية استشارية أفضت إلى الاتفاق بشأن تشكيل حكومة من أحزاب متعددة ومشاركة زعماء أحزاب المعارضة السابقين في زيارات الرئيس إلى الخارج، وهو ما عكس

روحا منفتحة على التنوع السياسي. ويضم مجلس الوزراء المؤلف من ١٨ عضوا ممثلين من سبعة تشكيلات سياسية، هي: الاندماج وأليان وحركة إحلال الديمقراطية في هاييتي وفانمي لافالاس وليبوا ومنظمة لافالاس الشعبية والاتحاد. وهناك خمسة وزراء خدموا من قبل، ومعظمهم في نفس المنصب، أثناء ولاية الرئيس بريفال الأولى (١٩٩٦-٢٠٠١). وأعربت معظم القطاعات السياسية عن استعدادها لدعم مبادرة الرئيس الرامية إلى الحوار والمصالحة.

باء - الأمن

١٢ - ظلت الحالة الأمنية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هادئة بوجه عام، وإن كانت هشة؛ غير أنها تدهورت بشدة في أوائل تموز/يوليه. وعلى الرغم من أن الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وخاصة أعمال الخطف، بدأت في الانخفاض في العاصمة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، فقد زادت حدتها مرة أخرى منذ حزيران/يونيه، ولا تزال تشكل عقبة أمام جهود إحلال القانون والنظام. وعلى الرغم من أن عدد الحالات المبلغ عنها ظل منخفضا كثيرا عن الذروة التي سُجلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، فقد طغى الارتفاع في أعمال العنف في العاصمة، وخاصة أعمال الخطف والقتل، إلى حد كبير، على المناقشات العامة وتقارير وسائط الإعلام. وفي حين يتصل جزء كبير من هذه الزيادة في العنف بالجرائم العامة، فقد أثرت هذه، مع ذلك، على الحالة السياسية، إذ كانت سببا في توجيه نقد متعاطف من قبل المجموعات السياسية ومجموعات المجتمع المدني إزاء عدم كفاية استجابة الحكومة والبعثة لهذه المسألة. وللاستجابة لهذه التطورات، اشتركت البعثة ومسؤولو الحكومة في تصميم خطة أمنية متكاملة تشمل زيادة عدد نقاط التفتيش والدوريات المشتركة، وهي خطة بدأ تنفيذها في ١٠ تموز/يوليه. ولكن لا بد من التسليم بأن للبعثة قدرات وولاية محدودة للقيام بأعباء ما يعد أساسا مهمة لإنفاذ القانون المحلي، ما لم تزود بقدرات متخصصة في مجال أعمال الشرطة. وسوف يتمثل إسهامها الأساسي في تعزيز قدرة شرطة هاييتي الوطنية.

١٣ - وفي الأشهر التي تلت الانتخابات كانت الهجمات المباشرة التي شنت على البعثة، في بورت أو برانس، قليلة، وهو ما فُسر بأنه "هدنة" من طرف واحد وهو العصابات المسلحة. غير أن الشرطة الهايتية الوطنية والبعثة لم تتمكن من التمتع بحرية التنقل التامة في سيي سوليبي ويبدو أن العصابات التي لم تنضم إلى "الهدنة" الأولية واصلت أنشطتها الإجرامية في مدن الصفيح الأخرى. غير أن ضابطي شرطة من شرطة هاييتي الوطنية قتلوا في ٢٩ أيار/مايو، لدى دخولهما مدينة سيي سوليبي وشوهت جثتهما في ظروف غامضة. وفي ٤ حزيران/يونيه، اندلع العنف بين عصابتين مسلحتين في منطقة كارفور فوي، وأدى ذلك

إلى مقتل خمسة أشخاص على الأقل وتدمير عدة منازل ومركبات. وفي نقلة حادة نحو الأسوأ، حدث في ٧ تموز/يوليه في ماتيسان، في أبشع الفظائع التي ارتكبت منذ إنشاء البعثة، أن هاجم أفراد عصابة سكان حيّ يقع فيه مقر عصابة منافسة، فخلّف ذلك ٢٢ قتيلاً بينهم نساء وأطفال. وفي أعقاب ذلك اشتد نشاط العصابات، وشمل عمليات قتل وخطف وهجمات على حفظة السلام. وفي ١٣ تموز/يوليه، أطلقت النار على ثلاثة من حفظة السلام في البعثة تابعين للكتيبة البرازيلية فأصيبوا بجروح، وكان ذلك على يد مهاجمين مجهولين من سيتي سوليبي. وكان لا بد من نقل اثنين منهم إلى مرفق طبي في الجمهورية الدومينيكية لتقديم العلاج اللازم لهم.

١٤ - وقد ظلت المدن الأخرى والمناطق الريفية هادئة إلى حد بعيد، باستثناء أحياء روباتو الفقيرة في غونايف حيث بدأ يشتد التنافس والانقسام بين العصابات الرئيسية.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٥ - أحرز عنصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البعثة، بعمله الوثيق مع البعثة، تقدماً كبيراً، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٦، في مواصلة لترع الأسلحة اعتمد على صعيد المجتمعات المحلية وتضمن إنشاء لجان لمنع العنف والتنمية في ثلاثة أحياء مضطربة في بورت - أو - برانس وثلاث مدن أخرى وهذه اللجان، إذ تهدف إلى التصدي للعنف المسلح، تؤيد إجراء مناقشات على صعيد المجتمعات المحلية مع أفراد الجماعات المسلحة، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة السابقون، الذين أعربوا عن اهتمامهم بتزع الأسلحة وإعادة الإدماج في المجتمع، وإن كانوا ينتظرون توضيح سياسات الحكومة في هذا الصدد.

١٦ - كلفت البعثة خبراء مستقلين بإجراء تحليلات لديناميات العصابات في هايتي، وهو ما سيساعد على قياس أثر العنف المسلح على النساء، والخيارات الاجتماعية الاقتصادية بالنسبة للعناصر التي نزع منها سلاحها. وستمثل النتائج مُدخلًا في الحوار الوطني المتعلق بتزع الأسلحة فضلاً عن تخطيط برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

دال - إصلاح شرطة هايتي الوطنية وإعادة تشكيلها

١٧ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت قدرة شرطة هايتي الوطنية على العمل، بوصفها قوة شرطة فعالة، محدودة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أعلن المدير العام لشرطة هايتي الوطنية، ماريو أندريسول، عزمه مواصلة فحص سجلات الشرطة، وأكد أنها ستطرد أي ضابط تسيء أفعاله إلى سمعتها. وواصل عنصر شرطة البعثة العمل مع شرطة هايتي الوطنية

لإدخال تحسينات هي بحاجة إليها كثيرا في قدراتها المهنية والتقنية واللوجستية، وذلك من خلال مشاركتها في أماكن العمل في ٢٨ مركز شرطة.

١٨ - وقد أُنجزت عملية اختيار مرشحين من بين ٦٣٦ ٣٣ متقدما للدورة التدريبية الثامنة عشرة في أكاديمية الشرطة، وبدأ ٥٧٨ مرشحا، منهم ٢٧ امرأة، تدريبهم التمهيدي في ٤ حزيران/يونيه.

١٩ - وفي الوقت الحاضر، هناك ٧٨٣ ٥ ضابطا على رأس عملهم في شرطة هايتي الوطنية مسجلين هم وأرقام أسلحتهم التسلسلية. وأصدرت البعثة ٦٢٣ ١ قطعة سلاح منحتها الولايات المتحدة الأمريكية لضباط شرطة هايتي الوطنية الذين أكملوا بنجاح الدورة التدريبية لاستخدام الأسلحة. ويتم تتبع الأسلحة من خلال قاعدة بيانات على الشبكة.

٢٠ - وبدأت البعثة أيضا، بناء على طلب من السلطات الهايتية، المساعدة في تسجيل أفراد الأمن الهايتيين في القصر الوطني، وسوف تساعد في فحص سجلاتهم. وستقدم البعثة أيضا المشورة التقنية في تدريب فريق حماية مباشرة لرئيس الجمهورية، سيحظى بدعم فريق الاستجابة السريعة التابع للبعثة إلى أن يتم تدريب شرطة هايتي الوطنية بالكامل.

٢١ - وقد وضعت اللمسات النهائية على خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية (انظر S/2006/31-34) مع الإدارة العليا للشرطة وحظيت هذه الخطة بدعم من السلطات المنتخبة حديثا ومن المانحين الثنائيين. ومنتظر أن يقدم المدير العام لشرطة هايتي الوطنية خطة إلى المجلس الأعلى للشرطة الوطنية لإقرارها.

هاء - العدالة والإصلاح

٢٢ - أحرز تقدم محدود في معالجة المشاكل الهيكلية في النظام القضائي لهايتي وقد قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، برصد عدد من القضايا الخطيرة التي لم يحظ فيها بحري العدالة بالاحترام الوافي، ويرجع ذلك، إلى حد بعيد، إلى عدم كفاية المؤسسة القضائية ومن ذلك حادثة الإفراج عن مسؤولين في الشرطة الهايتية الوطنية اشتبه في ضلوعهم في أعمال القتل التي حدثت في مارتيسان (انظر الفقرة ٢٨ أدناه) وعن شخص واحد على الأقل يشتبه في أنه مجرم كبير.

٢٣ - لا تزال مسألة استقلال الجهاز القضائي تنطوي على مشاكل. فقد تعرض المرسوم الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي أنشئ بموجبه المجلس الأعلى للسلطة القضائية لنقد واسع النطاق لتركه الباب مفتوحا لتدخل الحكومة ولاعتماده قبل أن يتم التشاور مع المنظمات المهنية المختصة والمجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين اعتماد تشريعات

أساسية تتعلق باستقلال الجهاز القضائي، من قبيل القانون المتعلق بمركز القضاة والقانون المتعلق بكلية القضاة.

٢٤ - وللمساعدة في تحسين الممارسة القضائية، بدأت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات فاعلة أخرى، برنامجاً لتدريب قضاة الصلح في مختلف المناطق في جميع أنحاء البلد. وفي أيار/مايو، نظمت البعثة والبرنامج الإنمائي أيضاً حلقة دراسية بشأن إطالة فترات الاحتجاز السابقة للمحاكمة، وأفضت إلى اعتماد توصيات من قبل مختلف العاملين في مجموعة قوانين العقوبات. وظل فريق عامل للمتابعة كُلف بالعمل على تعزيز تنفيذ هذه التوصيات يجمع بانتظام تحت إشراف البعثة.

٢٥ - وظلت السجون المكتظة بالزلاء، لا سيما السجن الوطني في بورت - أو - برانس تثير القلق الشديد حيث تجاوزت نسبة إطالة فترات الاحتجاز قبل المحاكمات ٩٠ في المائة. وكانت الزنزانات في مراكز الشرطة تستخدم بصورة متزايدة للمحتجزين لفترات طويلة. وفي نيسان/أبريل، أفرج السجن الوطني، استناداً إلى قرارات قضاة الصلح، عما يقرب من مائة سجين احتجزوا بتهم بسيطة مختلفة، وذلك في محاولة لتخفيف الاكتظاظ.

٢٦ - وتحلت هذه المشكلة بشكل واضح يوم تنصيب الرئيس بريفال، حينما تمكن نحو ٣٠٠ شخص من المعتقلين في السجن الوطني من فتح أبواب زنزاناتهم بالقوة احتجاجاً على شروط اعتقالهم. وتلبية لطلب إدارة السجون الوطنية، عززت البعثة وحدة الشرطة الوطنية الهايتية الموجودة في الموقع؛ وعقب المفاوضات، وافق المعتقلون على العودة إلى زنزاناتهم. وفي ٢٠ أيار/مايو، أُحبطت عملية أخرى للفرار من السجن شهدها سجن Fort Liberte، حينما تمكنت مجموعة من السجناء من الخروج عن طريق سطح السجن قبل تمكن الحارس المسلح الوحيد من القبض عليهم.

واو - حقوق الإنسان

٢٧ - ما برحت حالة حقوق الإنسان في هايتي تثير قلقاً عميقاً. إذ تتواصل عمليات القتل خارج نطاق القانون، وعمليات الاختطاف، والسطو المسلح، والابتزاز، والتهديد العام. وما برح سكان بورت أو برنس بشكل خاص يتعرضون لتهديد العصابات المسلحة.

٢٨ - وعلى الرغم من تحسن تعاون البعثة مع الشرطة الوطنية الهايتية، فإن التحقيق في عمليات القتل التي جرت أثناء عملية قامت بها هذه الشرطة أثناء مباراة لكرة القدم في منطقة مارتيسان في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥، لم يتوصل إلى نتيجة مرضية (انظر S/2005/631، الفقرة ٣٦). وإن السيد كارلو لوشار، المدير الأسبق للشرطة الوطنية الهايتية في المنطقة

الغربية، والسيد رينان إتيان، المدير الأسبق لشرطة الإدارية، اللذين اعتُقلا في ٤ تشرين الثاني/توفمبر ٢٠٠٥ لارتكابهما أخطاء في التحقيق وإغفالهما جوانب منه، أُطلق سراحهما في آذار/مارس ونيسان/أبريل على التوالي، إلى جانب خمسة ضباط سابقين في الشرطة الوطنية الهايتية وذلك بناء على تعليمات من أحد قضاة التحقيق.

٢٩ - وفي ٨ أيار/مايو، بدأت محكمة الاستئناف في غونايف عقد جلسات قضائية لمحاكمة رئيس الوزراء السابق إيفون نبتون ووزير الداخلية السابق جوسليرم والأشخاص الآخرين المتهمين بضلوعهم في أعمال القتل المفترضة التي جرت في حي "La Scierie" في شباط/فبراير ٢٠٠٤ (انظر S/2004/698، الفقرة ٢٧). وقاطع السيد نبتون ووزير العدل السابق كاليكست دولاتور هذه الجلسات. وفي ١٣ أيار/مايو، أصدرت المحكمة أمرا بإطلاق سراح السيد بيفير مؤقتا وأعلنت في الوقت نفسه عن عدم قدرتها على النظر في قضية السيد نبتون.

٣٠ - ووصف السيد فيليب أليستون، المقرر الخاص المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي في التقرير الذي رفعه إلى لجنة حقوق الإنسان الصادر في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، (انظر E/CN.4/2006/53/Add.1)، رد البعثة على طلبه إيضاحات بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ادّعي أنها حصلت على أيدي عناصر من قوة البعثة أثناء عملية نفذتها في سيبي سوليبي في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر S/2005/631، الفقرة ٢٥) بأنه "مرضٍ بشكل عام".

زاي - الشؤون الإنسانية والتنمية

٣١ - وفي محاولة لوضع استراتيجية طويلة الأجل لتنشيط اقتصاد هايتي، اقترح الرئيس بريفال خطة تغطي فترة ٢٥ عاما لتصريف شؤون الحكم والتنمية، وهي خطة حظيت بتأييد واسع النطاق (انظر الفقرة ١١ أعلاه). كما دخل في مفاوضات مع بلدان المنطقة تناولت التعاون الاقتصادي وإدماج هايتي في مبادرة "PetroCaraipe"، وهي مبادرة تقودها فنزويلا وتقدم، ضمن ما تقدم، أسعار نفط تفضيلية لبلدان البحر الكاريبي. وعلى الرغم من هذه المبادرات، لا تزال هايتي تعاني من ارتفاع أسعار النفط وانقطاع الكهرباء. وبغرض تحسين الأوضاع المعيشية في هايتي على المدى القصير، سيما تأمين الخدمات الأساسية، من بينها الكهرباء والتخلص من النفايات وخلق فرص العمل، اقترح الرئيس بريفال برنامجا للتهدئة الاجتماعية (انظر أيضا الفقرة ١٠ أعلاه) وكان يسعى لصرف الجهات المانحة الدولية الأموال بشكل سريع بحيث يجري تنفيذ المشاريع السريعة الأثر والشديدة البروز. كما أن ثمة ضرورة ملحة للحصول على أموال لدفع الأجور المتأخرة لعدد واسع من الموظفين الحكوميين.

٣٢ - وناقش المشاركون في الاجتماع الدولي الرفيع المستوى المعني بهاييتي الذي عقد في ٢٣ أيار/مايو في برازيليا نتائج إطار التعاون المؤقت، بما فيها مستوى الأموال التي وردت. وأفادت الجهات المانحة أنه صُرفت، في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠٠٤ وآذار/مارس ٢٠٠٦، نسبة ٩٠ في المائة من الأموال التي تم التعهد بتقديمها، أي ما يعادل ٩٦٤ مليون دولار، وحُولت إلى حكومة هاييتي والشركاء في تنفيذ المشاريع، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنها أُنفقت. وأفيد أن زهاء ٨٠ في المائة من الأموال المصروفة غطت نفقات التنمية واستُخدم ما تبقى لتغطية دعم الميزانية. ولم تتلقَ بعد قطاعات الزراعة والطرق والنقل وتحسين مدن الصفيح بعض الأموال التي تم التعهد بتقديمها لها في عام ٢٠٠٤. وتبين أن تقييم أثر إطار التعاون المؤقت في الأوضاع المعيشية لسكان هاييتي أمر صعب بسبب عدم وجود آلية لرصده وتقييمه والإدارة اللازمة للمعلومات.

٣٣ - وفي برازيليا، أعربت الجهات المانحة من جديد عن تأييدها تمديد الإطار حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وتعهدت بتغيير وجهة تركيزها لينصب على أولوية الرئيس بريفال ألا وهي تلبية الاحتياجات الملحة القصيرة المدى ودعم برنامج التهدة الاجتماعية (انظر أعلاه). وقامت الجهات المانحة، تحت رعاية منسق الأمم المتحدة المقيم، بتشكيل لجنة شراكة مع الحكومة لكي يتم، في إطار تمديد إطار التعاون المؤقت، مطابقة أنشطة الجهات المانحة مع أولويات الحكومة ودعمها لها. كما أخذ المشاركون في اجتماع برازيليا علماً بإمكانية إطلاق الأمم المتحدة نداءً انتقالياً لتنفيذ الأهداف الرئيسية الواردة في برنامج التهدة الاجتماعية ولتقديم مقترحات لتمويل أنشطة بناء المؤسسات والقدرات. ومن المتوقع إطلاق هذا النداء في مطلع أيلول/سبتمبر وسيوجه بالتحديد إلى الجهات التي لا تمنح أموالاً عادة لهاييتي.

٣٤ - وتم تحديث خطة الطوارئ التي وضعتها الأمم المتحدة لمواجهة آثار موسم الأعاصير القادم وأنشأت البعثة مركزاً مشتركاً لتنسيق العمليات لدعم مواجهة منظومة الأمم المتحدة للكوارث. كما درّبت البعثة منسقين حكوميين على الصعيدين الوطني والإقليمي ورؤساء المكاتب الإقليمية على تنسيق عمليات المواجهة، وبالتالي تعزيز قدرة الحكومة على الإنذار المبكر بالطوارئ أو الكوارث الطبيعية ومواجهتها في حال حدوثها. وتم تنسيق هذه الأنشطة مع مشروع ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرمي إلى بناء قدرة الحكومة على احتواء المخاطر والكوارث.

٣٥ - وتواصل ترحيل مواطني هاييتي بالقوة من الجمهورية الدومينيكية بمعدل شهري يتراوح بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ شخص، والعديد منهم لا يملكون أي وسيلة لإعالة أنفسهم.

وفي ١٩ أيار/مايو، اجتمعت البعثة بمسؤولين رسميين وممثلين عن فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية في بلدة بيلادير الحدودية لتشكيل لجنة محلية لاستقبال هؤلاء المواطنين وإعداد خطة عمل تتضمن مشروعا سريع الأثر تنفذه البعثة يقضي بإنشاء مركز استقبال. ونسقت البعثة عملية مواجهتها لمساعدة نحو ٤٠٠ مواطن هائتي رُحلوا بالقوة، وذلك على موقع آنس-آ-بيتر الحدودي في نهاية آذار/مارس عبر إيفاد أفرقة تقييم وتعبئة السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية لمواجهة هذا الوضع وذلك عبر توفير وسائل النقل أو تقديم هبات مالية لتغطية نفقات السفر.

حاء - أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري

٣٦ - واصل فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ الأنشطة التي كُلف بتنفيذها في مجالات معينة مثل تقديم المساعدات الغذائية إلى السكان المستضعفين، وترميم المدارس، وتوفير المساعدة القانونية للأطفال الذين خالفوا القانون والمساعدة النفسية الاجتماعية للنساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوزيع المعدات الطبية ومولدات الكهرباء، وتقديم المساعدة الفنية للمزارعين، وخلق فرص العمل، سيما في المناطق الفقيرة في العاصمة وفي المناطق. وإضافة إلى ذلك، أدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا أساسيا في إدارة الأموال التي وردت من الجهات المانحة للعملية الانتخابية.

٣٧ - وقُدرت الأموال التي سلمها فريق الأمم المتحدة القطري أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٦ بما مجموعه ١١ مليون دولار، صُرف ما يربو على ٨٥ في المائة منها خارج العاصمة أو لتنفيذ أنشطة في جميع أرجاء البلاد، بخاصة في مجالات الأمن الغذائي والصحة وترميم البنى التحتية وخلق فرص العمل القصيرة الأجل وحماية البيئة. ويُقدر أن هذه الأنشطة قد أسفرت عن تشغيل أشخاص لفترات قصيرة الأجل، سيما الشباب، لما يزيد عن ٢٥٠.٠٠٠ يوم/شخص.

٣٨ - كان من شأن تثبيت الحالة الأمنية في العاصمة بعد الانتخابات أن مكّن الجهات المعنية بالشؤون الإنسانية والإنمائية من بلوغ أشد الشرائح معاناة من الأوضاع الطارئة المزمّة. ففي سيتي سولي، قامت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية بحملة تلقيح للأطفال وقدمت معدات مدرسية في حين واصل برنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدات الغذائية. وشُكلت فرقة العمل المعنية بسيتي سولي والتابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، التي تضم ممثلين عن البعثة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، لتتولى تنسيق إدارة بعثات التقييم التي توفد إلى مدن الصفيح والأنشطة التي تنفذ فيها. واشتركت وكالات الأمم المتحدة في الاضطلاع بأربع بعثات تقييم في قطاعات الصحة

والتعليم والبنى التحتية والمياه والصرف الصحي. وعقب التقييم، أُقرت ثلاثة مشاريع في مجالات المياه والصرف الصحي والوقاية من آثار الكوارث الطبيعية ليتولى صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة حالات الطوارئ تمويل تكاليف حالات الطوارئ الناقصة التمويل.

٣٩ - غير أنه يجب الإقرار بأن الأثر الشامل للجهود التي تبذلها الجهات المعنية بالشؤون الإنسانية والإنمائية - داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها - ليس كافيا لإحداث تحسن ملموس في الأوضاع المعيشية لسكان هايتي ولخلق الوظائف وضمان تقديم الخدمات الأساسية.

ثالثا - دور البعثة بعد الانتخابات

٤٠ - إن التقدم السياسي البارز الذي شهدته الأشهر الماضية وتشكيل قيادة منتخبة ديمقراطيا يوفران لهايتي فرصة فريدة للخروج من دوامة عدم الاستقرار والعنف لدخول مرحلة التعافي والتنمية. وإن "إعادة الهيكلة السياسية" التي أدت إلى إعادة تنظيم القوى السياسية التي كانت موجودة في التسعينات يمكن لها، بشكل خاص، أن تساعد على إزالة الانقسامات السياسية والاجتماعية الحادة وأن تكون الخطوة الرئيسية التي يخطوها البلد في درب انتقاله إلى ديمقراطية مستقرة ودستورية ومزدهرة.

٤١ - وعرضت السلطات الهايتية الجديدة برنامجا طموحا للسنوات الخمس القادمة، يركز على عصرنه الدولة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ودر الثروات، وذلك بعدة وسائل من ضمنها تشجيع استثمارات القطاع الخاص. ويعتمد تنفيذ هذا البرنامج في نهاية الأمر على شعب هايتي. بيد أنه، لنجاح شعب هايتي وقيادته الجديدة، لا بد من ورود المساعدات الدولية الدائمة والسخية.

٤٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦٥٨ (٢٠٠٦)، تم الاضطلاع بتقييم شامل لولاية البعثة شمل تبادلا مكثفا للآراء بين البعثة ومقر الأمم المتحدة ومع الشركاء الدوليين المعنيين. وتوجت عملية الاستعراض بزيارة إلى هايتي قام بها في حزيران/يونيه فريق يمثل جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية التي، بالاشتراك مع البعثة، ناقشت مع سلطات هايتي وغيرها من العناصر الجهات الفاعلة الدور المناسب الذي ينبغي أن يُسند للبعثة في فترة ما بعد الانتخابات.

٤٣ - ولجعل دعم المجتمع الدولي لسلطات هايتي يبلغ أقصاه، وفي ضوء حجم المشاكل التي تواجهها هايتي، يلزم تقسيم العمل بشكل واضح على الجهات الفاعلة المعنية، مع أخذ الميزة النسبية لكل منها في الاعتبار. وفي وسع البعثة، بوصفها عملية حفظ للسلام متعددة الأبعاد، المساهمة بطريقة مميزة وفريدة من نوعها عبر أنشطة القوات وعناصر الشرطة التابعة لها

وتواجهها وما تمتلكه من أصول في أرجاء البلد كافة والشرعية التي منحتها إياها الولاية التي حددها لها مجلس الأمن.

٤٤ - وينبغي للبعثة أن تركز، في المجال الأول ذي الأولوية للحكومة الجديدة - عصنة الدولة - على دعم المؤسسات في قطاع سيادة القانون وإدارة الدولة، سيما خارج بورت أو برنس حيث يمثل أفرادها في غالب الأحيان أكبر وجود دولي وأحيانا الوحيد، وحيث السلطات المحلية إما ضعيفة أو غير موجودة بتاتا.

٤٥ - ويمكن للبعثة أن تقدم أفضل مساهماتها - في المجال الثاني ذي الأولوية - إنعاش الاقتصاد - عبر استمرارها في إشاعة جو من الأمان والاستقرار، يستطيع سكان هايتي في ظله - جمعية الجهات الفاعلة الدولية - ممارسة حياتهم بسلامة. ومن شأن ذلك أن يوفر البيئة المواتية لتقديم البعثة دعمها لعملية إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإصلاح نظامي القضاء والسجون.

٤٦ - ويلزم تقديم مساعدات دولية هائلة لو أريد للسلطات الجديدة أن تنجح في مسعاها لتنفيذ البرنامج الواسع النطاق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي ترى أن لا بد منه لديمومة الاستقرار في البلد. وستضع البعثة أصولها المحدودة تحت التصرف، مثل الوحدات الهندسية، لتيسير تنفيذ أنشطة التنمية في حدود ما تسمح به ولايتها واحتياجاتها ومواردها العملية. إلى ذلك، فإن وحدات البعثة التي تركز على المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل حقوق الإنسان والمرأة وحماية الأطفال وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ستعمل لضمان إدماج هذه المسائل في ولاية البعثة لدى تنفيذها.

٤٧ - وتمثل الاستفادة من جوانب القوة النسبية لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (انظر الفقرات من ٤٣ إلى ٤٥ أعلاه)، استجابة للطلب الصريح الوارد من السلطات الهايتية، حيث إن الأنشطة المقترحة للبعثة تتسق مع الأولويات الوطنية وتدعمها.

٤٨ - وسيؤدي ممثلي الخاص دورا أساسيا بأن يعمل بتعاون وثيق مع زعماء هايتي لدعم جهودهم الرامية إلى إصلاح المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والتغلب على المقاومة التي يُتوقع أن يُبديها ذوو المصالح الأنانية في هذه المجالات، وذلك بخاصة عن طريق تشجيع حوار شامل بشأن هذه المواضيع. وسيسعى ممثلي الخاص جاهدا كذلك لمساعدة السلطات الهايتية على تعزيز فعالية استجابة المجتمع الدولي، عن طريق تعزيز التنسيق والتآزر في مجالي سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، من خلال جملة أمور منها ترأسه للمجموعة الأساسية. وسيضطلع أيضا بدور طليعي في كفالة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة بولايته. وإضافة إلى ذلك سيبدل ممثلي الخاص كل

الجهود الممكنة لدعم العملية السياسية وتشجيع توافق الآراء السياسية من خلال مساعيه الحميدة.

٤٩ - ومن الأساسي لإنجاح البعثة أن يتم إطلاع جمهور الهايتيين إطلاعاً تاماً على العمليات ومشاركتهم فيها مشاركة كاملة. ومن الأهمية بمكان بهذا الصدد تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الإعلام، بما في ذلك القدرة على تمكين البعثة والفريق القطري للأمم المتحدة من إيصال رسالتهم إلى جمهور الهايتيين مباشرة وفي حينه.

ألف - كفالة قيام بيئة آمنة ومستقرة

٥٠ - وقد تحسنت الحالة الأمنية العامة في هايتي منذ إنشاء البعثة. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٤، عندما شارفت البعثة على بلوغ قوامها المأذون به، تمكنت من نشر قوة رادعة يمكن الاعتماد عليها في أنحاء البلاد وإعادة سيطرة الدولة على مراكز الشرطة الوطنية الهايتية وغيرها من مرافق الدولة التي كانت تحتلها عناصر الجيش السابق. وتمكنت البعثة أيضاً من تنفيذ عمليات أمنية واسعة النطاق خلال عام ٢٠٠٥. غير أن الحالة الأمنية شهدت انتكاسات خطيرة، لا سيما عندما تفشت عمليات الخطف في بور-أو - برنس في الربع الثاني من عام ٢٠٠٥، مسببة حالة من القلق العام. وفي أعقاب الانتخابات انخفض عدد عمليات الخطف بشكل ملحوظ كما تقلصت أنشطة العصابات في الأحياء الفقيرة للمدن الرئيسية. غير أن الشهر الماضي شهد تدهوراً آخر في الوضع الأمني في هايتي.

٥١ - وهذا الاتجاه السلبي للحالة الأمنية يُلَفَت النظر إلى أن جميع العوامل المسببة للأزمة في شباط/فبراير ٢٠٠٤ لا تزال ماثلة، وأنه لا تزال ثمة أخطار أمنية كبيرة. ولا تزال الجريمة، خاصة منها أعمال الخطف، تشكل عاملاً خطيراً من عوامل زعزعة الاستقرار على الرغم من تقلصها أول الأمر نتيجة للهدنة التي التزمت بها العصابات من جانب واحد عقب فوز الرئيس بريفال. وقد حدثت زيادة في التنافس وأعمال الخطف بين العصابات، خاصة في تموز/يوليه.

٥٢ - كذلك لا تزال عناصر الجيش السابق من ضمن المصادر المحتملة لزعزعة الاستقرار وإن كانت متناثرة في أنحاء البلاد وتفتقر إلى هيكل قيادي مركزي، ويرجع ذلك إلى أسباب منها غياب سياسة حكومية واضحة المعالم بشأن الوضع المستقبلي لهذه العناصر. وينبغي عدم الاستهانة بقدرة المفسدين المحتملين على إعادة تنشيط الجيش السابق، وعلى الأخص العناصر الإجرامية المرتبطة به.

٥٣ - ولا تزال مؤسسات الدولة غير قادرة على إغاثة السكان على نحو سريع وملحوس، أو على تقديم دعم مناسب للخدمة المدنية. ولا تزال المؤسسات المعنية بسيادة القانون يواجه خاص معطلة إلى حد كبير. ومن المرجح أن يواجه تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح هذه المؤسسات وبسط سيطرة الدولة مقاومة من أولئك يستفيدون من هذا الوضع - سواء أكانوا داخل المؤسسات المعنية بسيادة القانون أو خارجها - ومنهم المجرمون وغيرهم من المفسدين المحتملين، ومن حلفائهم السياسيين. أضف إلى ذلك أن هشاشة بعض التحالفات السياسية التي تستند إليها الحكومة في الوقت الحاضر من شأنها أن تسبب التوتر أو تزيد خلال الأشهر المقبلة، مما يتيح الفرصة للقوى المعادية للديمقراطية لمحاولة إثارة القلاقل.

٥٤ - ولا يزال الاتجار بالمخدرات والأسلحة يشكل عاملاً خطيراً من عوامل زعزعة الاستقرار؛ وهذا الاتجار يغذي العصابات الإجرامية ويؤدي إلى الفساد ويعوق الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات المعنية بسيادة القانون وإلى الحد من العنف المسلح. وتسمح الحدود البرية والبحرية الهايتية المليئة بالثغرات بنقل المخدرات والاتجار بالأسلحة والذخيرة دون عائق تقريباً. ولا تتمتع الدولة الهايتية إلا بقدرات محدودة جداً على التصدي لأنشطة العصابات وأنشطة الاتجار عبر الحدود. وبينما تستطيع البعثة، بالتشاور مع السلطات الهايتية وفي نطاق قدراتها المحدودة، اتخاذ بعض التدابير لمحاولة ردع هذه الأنشطة، فإن هذه التدابير بحد ذاتها غير كافية. ومن الضروري أن تقوم الدول الأعضاء الرئيسية التي تمتلك القدرات الفنية اللازمة بتوفير المساعدة الثنائية للسماح للقيادة الهايتية بالتصدي بشكل مُجد لهذه التحديات التي تؤثر سلباً على جهود بناء السلام. وفيما يتصل بجرائم العصابات، ستطلب البعثة خبرات فنية تمكنها من دعم قدرات الشرطة الوطنية الهايتية على الوقاية والرد بصورة أفضل. وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار عبر الحدود ستكون ثمة حاجة إلى تدخل الدول الأعضاء التي تملك القدرات مباشرة مع السلطات الهايتية.

٥٥ - وبالتالي فإن تهيئة وإدامة بيئة آمنة ومستقرة ستظلان مهمة أساسية من مهام البعثة، وذلك من أجل إحلال ظروف تمكينية يمكن في ظلها تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية، بما فيها الأنشطة الإنسانية والإنمائية في جو من الأمان. وتحقيقاً لهذا الغرض، ستعمل البعثة بالتعاون وثيق مع السلطات الهايتية من أجل اتخاذ تدابير أمنية مناسبة وتمهيد السبيل لبيئة تسمح للشرطة الوطنية الهايتية بالاضطلاع تدريجياً بكامل المسؤولية عن ضمان الأمن.

٥٦ - وخلال فترة ما بعد الانتخابات ستستمر القوات ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة في الاضطلاع بمهمة توفير حضور أمني رادع في أنحاء البلاد، عن طريق تنظيم دوريات في البلدات والمناطق المحيطة بها، وحماية المنشآت الرئيسية، وحماية موظفي الأمم المتحدة

والمرافق، وتوفير الدعم التشغيلي للعمليات التي تقوم بها الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة البعثة، وتسهيل وصول عاملي الإغاثة الإنسانية إلى سكان هايتي الذين يحتاجون إلى المساعدة. وكذلك ستظل ضمن المهام الرئيسية للبعثة حماية المدنيين المهددين بخطر وشيك، في حدود قدرات البعثة ومناطق انتشارها. غير أن العنف وعمليات الخطف التي تمارسها العصابات تشكل عاملاً رئيسياً من عوامل زعزعة الأمن، على النحو المبين سابقاً. وبدون زيادة قدرات كبيرة متخصصة إلى قدرات الشرطة، سوف تظل قدرة البعثة على مواجهة الجريمة محدودة، وهي قدرة تختلف عن القدرة على احتواء الجريمة أو ردعها، وحماية المدنيين المعرضين للخطر.

٥٧ - وإضافة إلى ذلك سيتطلب الأمر تعزيز الحضور الأمني في نقاط العبور الحدودية البرية الرئيسية وفي موانئ محددة، للمساعدة على بسط سلطة الدولة. وسيكون من الضروري أن تواصل البعثة أو تزيد من دعمها لحرس السواحل الهايتي من أجل ردع الأنشطة غير المشروعة والتصدي لها في المناطق الساحلية. وفي الاجتماعات التي عقدها الرئيس بريفال مع ممثلي الخاص، أعرب عن قلقه بشأن مواضيع محددة، مثل التهريب وسوء إدارة الجمارك في هايتي، وطلب زيادة المساعدة التقنية التي يقدمها العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة.

٥٨ - وللإضطلاع بهذه المسؤوليات ستستمر قوات البعثة في الانتشار في جميع المحافظات العشر للبلاد، وستحتاج إلى مزيد من القدرات في مجالات محددة. وتدعو الحاجة إلى توفير مائة موظف من موظفي الهندسة الإضافيين (بالإضافة إلى عشر شاحنات قلابة) لزيادة القدرات الحالية لوحدات الهندسة في البعثة، وللسماع بالتشغيل الآلي لمعدات الهندسة الثقيلة التي نُشرت بالفعل. ويتطلب الأمر إضافة عشرين فرداً من أفراد الشرطة العسكرية من أجل مواجهة الزيادة في عبء أعمال التحقيق وتوفير مزيد من الحراس الأمنيين. وأخيراً، بعد تقليص القدرات التي توفرها البعثة في مجال الطيران، سيكون من الضروري نشر عدد كاف من الطائرات للسماح للبعثة بالمحافظة على قدراتها الحالية في مجال النقل الجوي.

٥٩ - وبالنظر إلى حالات عدم اليقين العديدة المبينة أعلاه، وإلى هشاشة الوضع الأمني العام، ينبغي إبقاء قوام القوة عند الحد الأقصى الحالي المأذون به البالغ ٥٠٠ ٧ فرد. وبينما انخفض العدد الفعلي للقوات المنشورة بعد انسحاب كتيبة واحدة وإغلاق المقر التابع لقطاع بور - أو - برانس عملاً بالقرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، فإن الإبقاء على الحد الأقصى البالغ ٥٠٠ ٧ فرد سيتيح للبعثة قدراً كافياً من المرونة يسمح لها بنشر قوات إضافية بسرعة في حالة ما إذا تطلبت التغيرات في الحالة الأمنية إرسال تعزيزات. وإضافة إلى ذلك فإن الحد

الأقصى البالغ ٥٠٠ ٧ سيسمح بتوفير القدرات الخاصة المذكورة آنفاً، التي هي ضرورية لتنفيذ ولاية البعثة.

٦٠ - وإلى جانب العسكريين، ستتولى وحدات الشرطة المُشكلة التابعة للبعثة دوراً معززاً في مجال منع الجريمة، وذلك بأن تزيد دورياتها زيادة كبيرة دعماً للشرطة الوطنية الهايتية في كل من بور - أو - برانس، وكاب هايسيان، وغونايف. وتحقيقاً لهذا الغرض ستحتاج البعثة إلى الإبقاء على وحدات الشرطة المُشكلة الثماني التابعة لها، التي يبلغ مجموع أفرادها ١٠٠٠ فرد. ولتعزيز قدرة البعثة على تقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية الهايتية، نظراً لتفاقم عنف العصابات، لا بد من أن يشتمل نصف هذه الوحدات المُشكلة على الأقل على أفراد مؤهلين ومجهزين في مجال الأسلحة والأساليب الخاصة.

٦١ - وبقدر ما تبني الشرطة الوطنية الهايتية تدريجياً قدراتها على أداء المهام الأمنية الأساسية، يمكن التخطيط لإجراء تخفيضات مقابلة في عناصر الأمن الدولية. غير أن من الضروري جداً أن تُنفذ هذه العملية مع ما يلزم من مراعاة الحاجة إلى تفادي نشوء فراغ أمني يمكن أن يؤدي عندئذ إلى نكسة سريعة في الإنجازات.

دعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف

٦٢ - على الرغم من الخطى التدريجية التي تم اجتيازها نحو الحد من العنف بين الفئات، إلا أنه لم يُحقق سوى تقدم ضئيل، أو لم يحدث أي تقدم حتى الآن في تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث إن سياسات الحكومة الانتقالية لم تسمح بإنجاح عملية نزع السلاح. وبتسليم الزعامة الجديدة مقاليد الأمور، يمكن أن تُتاح فرص جديدة لتحقيق تقدم فيما يتعلق بمشكلة عناصر الجيش السابق وموظفي الشرطة الوطنية الهايتية غير المعتمدين وأفراد العصابات. وقد حددت السلطات الجديدة المنتخبة نزع السلاح باعتباره مجالاً ذا أهمية إلا أنها لا تزال بصدد صوغ سياساتها بهذا الشأن.

٦٣ - وينبغي الاحتفاظ بخبرات البعثة ومواردها لمساعدة السلطات الهايتية على وضع وتنفيذ برنامج متماسك لترع السلاح والحد من العنف. ويمكن أن يكون التصدي للآثار المتوقعة لعملية فحص سجلات أفراد الشرطة ومنحهم شهادات موضع تركيز خاص، وذلك عن طريق وضع برنامج مناسب لإعادة الإدماج وإعادة التدريب، بالتشاور مع الشركاء المعنيين. ويمكن القيام بأنشطة أخرى تستهدف منع استخدام الأسلحة في سياق تعزيز الأمن في المجتمعات المحلية، وذلك من خلال برنامج يعالج، بالإضافة إلى برنامج التهدة الاجتماعية، مختلف الاحتياجات لمختلف الفئات المستهدفة، بما في ذلك المجموعات المسلحة والعصابات

والشباب والنساء من ذوي الصلة بالمجموعات المسلحة. ويمكن للبرنامج أيضا أن يدعم تعزيز الإطار القانوني المتعلق بمراقبة الأسلحة الصغيرة وحركتها.

باء - دعم توطيد سلطة القانون

تعزيز القدرات الأمنية الهايتي

٦٤ - لا تزال مصداقية الشرطة الوطنية الهايتية وفعاليتها محدودتين بسبب ما تعاني منه من عيوب فنية ومؤسسية. وقد تزعزعت الثقة الشعبية بالشرطة الوطنية الهايتية بفعل السلوك الإجرامي لبعض أفرادها وقسوتهم. وعموما تعاني هذه الشرطة من نقص الأيدي العاملة والتدريب غير الكافي وقلة الانضباط وعدم احترام الهيكل القيادي. فضلا عن تسلل عناصر إجرامية إلى صفوفها.

٦٥ - ولمعالجة هذه العيوب أُعد مشروع خطة لإصلاح الشرطة الوطنية الهايتية بالاشتراك مع السلطات الهايتية، عملا بقراري مجلس الأمن ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦). ومن المتوقع أن تسمح هذه الخطة حال إقرارها (انظر الفقرة ٢١ أعلاه)، بتوجيه أنشطة الجهات الوطنية والدولية المشاركة خلال السنوات المقبلة. وستدعو الحاجة إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه البعثة للسلطات الهايتية بمساعدة دولية مستدامة ومنسقة، لا سيما في مجال الاستثمار الرأسمالي. وسيطلب الأمر دعما سياسيا لجهود الإصلاح من أجل التصدي للمقاومة التي من المرجح أن تصطدم بها هذه العملية.

٦٦ - وتحدد خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية الحجم والمعايير المتوقعين للشرطة الوطنية الهايتية وتبين الخطوط العريضة للجدول الزمني للتنفيذ والموارد المطلوبة. وتشير الخطة إلى أن المهام الأساسية للشرطة يمكن أن تؤديها قوة شرطة مكونة من ١٢ ٠٠٠ فرد جيّد التدريب والتجهيز. ويمكن الوصول إلى هذا العدد في غضون خمس سنوات بمعدل ١ ٥٠٠ شرطي جديد في السنة، حسب القدرات التدريبية (عدد المدربين والمرافق والمعدات وعدد المرشحين) وعدد الأفراد المستبعدة من الشرطة من خلال عملية فحص السجلات أو التناقض الطبيعي. وسيتم تعزيز القدرات المؤسسية الرئيسية للشرطة الوطنية الهايتية على سبيل الأولوية، بما في ذلك مكتب المفتش العام، ومكتب المدير العام، والشرطة القضائية، ووظائف التدريب والإدارة والخدمات العامة. وفي نفس الوقت من المتوقع القيام بفحص سجلات أفراد الشرطة الحاليين خلال السنتين الأوليين من اعتماد الخطة. وتتوقع الخطة أيضا إنشاء "منتدى" يمكن لممثلي مختلف قطاعات المجتمع الهايتي والمجتمع الدولي في إطاره مناقشة المعايير الجديدة للتعيين والتدريب والتطوير المهني للشرطة الوطنية الهايتية. ومن وجهة نظر الأفراد والنفقات، من المتوقع أن تتمكن الميزانية الوطنية من تغطية الزيادة في الشرطة الوطنية

الهايتية. غير أن مخصصات الاستثمار الرأسمالي في الميزانية غير كافية وبالتالي يتعين تغطية هذا الاستثمار من مصادر خارجية.

٦٧ - وإضافة إلى ذلك تبين الخطة أن الحاجة ستدعو إلى ما بين ١٨ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ من موظفي الشرطة للاضطلاع بمهام القطاع الأمني في هايتي على اختلافها. وتحقيقا لهذا الغرض ترسم الخطة الحاجة إلى استراتيجية تكميلية تبين كيفية تطوير قدرات متخصصة، منها رصد الحدود والسواحل، ومكافحة الحرائق والقدرات على الاستجابة للتهديدات الأمنية الخطيرة.

٦٨ - ويزمّع عنصر الشرطة في البعثة تغيير مجالات تركيزه من أجل مساعدة السلطات الهايتية بصورة أفضل على إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة هيكلتها، مع الاستمرار في مساعدتها على حفظ القانون والنظام. وبالتالي فإن البعثة ستباشر رصد البرامج والتوجيه والتدريب الميداني على مستوى مراكز الشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن مخافر الشرطة. وإضافة إلى ذلك ستدعم البعثة تعزيز مؤسسات الشرطة الوطنية الهايتية وتدريب أفرادها، مستفيدة من خبرات البعثة في مجالي حقوق الإنسان والعدالة. وسيتم التركيز بصورة خاصة على عملية فحص السجلات، التي سيقوم بها ٥٠ فريقا من أفرقة التحقيق، يتكون كل منها من موظف تابع للبعثة وآخر تابع للشرطة الوطنية الهايتية، مدعومة بخبرات قسم حقوق الإنسان في البعثة. ولمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في المجالات المبينة في خطة إصلاحها، ستدعو الحاجة إلى تعزيز القوام الحالي المأذون به لشرطة البعثة في إطار القرار ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، بنشر ٥٤ فردا إضافيين من ذوي المهارات المتخصصة في مجالات التحقيقات وبرمجة قواعد البيانات والهندسة المالية ونظم الاتصالات والتدريب.

٦٩ - ونظرا لهذه التحديات الأمنية العملية الخطيرة التي تواجهها الشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما عنف العصابات في بور - أو - برنس، فإن عمليتي فحص السجلات والتدريب ستُستهدفان وتحظيان بالأولوية بما يحقق أقوى أثر في مكافحة الجريمة، لا سيما في العاصمة. وستحتاج البعثة أيضا إلى خبراء في مجال مكافحة أعمال الخطف وعمليات العصابات، لكي تتمكن من إسداء مشورة متخصصة للشرطة الوطنية الهايتية تمكنها من تعزيز قدرتها على التصدي لهذه الجرائم البالغة الخطورة.

دعم نظامي العدالة والسجون

٧٠ - تقتضي استدامة الجهود المبذولة ونجاحها في نهاية المطاف بغرض إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة تشكيلها جهودا متضافرة موازية لمعالجة أوجه القصور في نظامي العدالة والسجون. ويعد إنشاء وتعزيز مؤسسات فعالة وشفافة قادرة على كفاءة

تزويد السلطة القضائية بالموارد الكافية والتدريب الملائم واتسامها بالاستقلالية والاحتراف من بين أكبر التحديات التي تواجه السلطات الجديدة. وثمة حاجة إلى التزام قوي من جانب السلطات الهايتية والقضاء والمجتمع المدني، يدعمه المجتمع الدولي، لمواجهة هذا التحدي. وفي هذا الصدد، سيكون تنقيح السلطات الهايتية للتشريعات ذات الصلة أساسيا لوضع أسس الإصلاح الفعال؛ وتشتمل النصوص القانونية الرئيسية على قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي، كما تشتمل على المراسيم والقوانين التي تم بموجبها إنشاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للجهاز القضائي والكلية القضائية وتنظيم وزارة العدل.

٧١ - وسيكون كل من تقديم دعم أكبر من جانب المجتمع الدولي والاضطلاع بدور أكثر فعالية من جانب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٠٨ (٢٠٠٥)، ضروريا لتعزيز نظام العدالة. فبفضل تعزيز الموارد، يمكن لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن توفر خبراء مؤهلين ليكونوا بمثابة مورد فني تنهل منه على أساس يومي وزارة العدل وغيرها من مؤسسات العدالة الرئيسية، مثل التفتيش القضائي، والمدعين العامين، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والكلية القضائية. وإلى جانب المساعدة الطويلة الأجل التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن لهذه الموارد مساعدة وزارة العدل على وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع العدل وتعزيزه مؤسسيا. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تساعد أيضا في تعزيز السياسات والتخطيط الاستراتيجيين، وفي المهام التشريعية والمتعلقة بالميزانية والإدارة.

٧٢ - وعلاوة على ذلك، يمكن للسلطات الهايتية، لدى مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، الاستفادة من هذه الموارد الفنية التي يمكنها تقديم المساعدة والمشورة لدوائر مخصصة داخل نظام المحاكم للجرائم الخطيرة، في حال ما إذا قررت السلطات أن تنتهج مثل هذه الآلية. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بخبرتها المتخصصة وقدراتها في مجالات حقوق الإنسان والشرطة والإعلام أن تيسر الجهود الرامية إلى تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء وإجراء حوار شامل بشأن المسائل المتعلقة بالعدالة والتدريب في مجال التعاون بين الشرطة والقضاء.

٧٣ - ويتوقف مدى اضطلاع الخبراء القانونيين المؤهلين من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بدور مورد فني للسلطات القضائية الهايتية المعنية ويتوقف نطاق عملهم على قبول وإرادة الحكومة الهايتية التي تحتفظ بالسلطة القانونية الكاملة في قطاع القضاء.

٧٤ - ويمكن تقديم الدعم لجهود السلطات الهايتية الرامية إلى معالجة أوجه القصور في نظام السجون عبر إيفاد ستة عشر موظفا إصلاحيا يتدربون من الدول الأعضاء لمعالجة المشاكل الأكثر إلحاحا. ويمكن لهؤلاء الخبراء أن يساعدوا، من خلال برنامج إرشادي، في تعزيز القدرات الوطنية على التصدي للقضايا الأمنية الرئيسية في كافة السجون. بما في ذلك التخطيط للطوارئ، ومراجعة الحسابات والتفتيش، وإدارة شؤون نزلاء السجون، وإدارة الموارد البشرية. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تيسر أيضا عملية لتعزيز القدرة الوطنية على الحد من حالات وفيات السجناء وزيادة مستويات الصحة بتوفير العناية الكافية.

٧٥ - وسيظل من الأساسي إيجاد آليات في الأجل القصير للتصدي لمشكل اكتظاظ السجون وطول فترة الحبس الاحتياطي. وإذا ما قررت السلطات الهايتية إنشاء لجنة استشارية معادة التنظيم تعنى بالاحتجاجات، يمكن لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تقدم الدعم التقني على النحو المطلوب.

٧٦ - وعلاوة على ذلك، إذا ما منحت البعثة ولاية أكثر فعالية في قطاع العدل، يمكنها أن تكون موردا للسلطات الهايتية لتيسير الاتساق في الدعم المقدم من جانب المانحين.

جيم - دعم الحكم الديمقراطي وتعزيز مؤسسات الدولة

٧٧ - لقد تم على النحو المشار إليه أعلاه إحراز تقدم كبير من جانب القادة السياسيين والشعب في هايتي، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في إيجاد مستوى من التعاون فيما بينهم قلما وجد. وأشارت القيادة التي انتخبت حديثا إلى التزامها القوي بمواصلة هذه العملية، التي يتعين عليها قيادتها. والبعثة على استعداد لمواصلة مساعدة السلطات الهايتية في هذا الجهد، على النحو المطلوب، حالما تبت في الطرائق والمؤسسات التي ستشتملها من أجل عملية الحوار والمصالحة.

٧٨ - ومثل إجراء انتخابات وطنية خطوة حاسمة، وإن كانت أولية، صوب تعزيز المؤسسات الديمقراطية على كافة الأصعدة. وسيكون من الأساسي إتمام الدورة الانتخابية الحالية، بإجراء الانتخابات المحلية والبلدية وكذلك الانتخابات التشريعية المعلقة لدورة التصفية في أقرب وقت ممكن. ويظل تقديم المانحين والسلطات الهايتية للدعم المالي الكافي لتنظيم تلك الانتخابات شرطا أساسيا لنجاحها.

٧٩ - وستواصل البعثة تقديم المساعدة التنفيذية والمشورة في مجال السياسات للمجلس الانتخابي المؤقت لإكمال الدورة الانتخابية الحالية. ومتى تمت هذه الانتخابات، ستحتاج

الحكومة الجديدة إلى تعزيز الهياكل التنفيذية لدعم هيئة دائمة لإدارة الانتخابات، وإلى مواصلة استكمال قوائم الناخبين ومواصلة تطوير القدرات الوطنية في مجال تنظيم الانتخابات في المستقبل. وسيكون على السلطات المحلية المنتخبة عما قريب التصويت على المجالس البلدية والإدارية. ويمكن أن تكمل المساعدة التي يقدمها كل من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المساعدة الدولية التي يقدمها لهذه الأنشطة اللاحقة للانتخابات شركاء ثنائيون وإقليميون في المقام الأول، مثل منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية، إذا ما طلبت السلطات الهايتية ذلك.

٨٠ - وستكون الحاجة ملحة أيضا إلى تقديم الدعم للموظفين المنتخبين حديثا على الصعيدين المركزي والمحلي، حيث سيتسلمون مؤسسات ضعيفة تعاني من نقص في الموظفين المؤهلين ومن عدم كفاية الهياكل الأساسية ومن محدودية موارد الميزانية والموارد المادية. وهذا سيتطلب تضافر الجهود بين السلطات الهايتية والمجتمع الدولي. ويمكن البعثة أن تساعد السلطات الجديدة في هذه المساعي، بما في ذلك عبر توفير خبرات متخصصة في المكاتب الإقليمية وعبر مواصلة دعمها للمشاريع الصغيرة ذات الأثر السريع، التي ستظل في مرحلة ما بعد الانتخابات أداة أساسية تدعم تنفيذ الولاية. ويمكنها أن تدعم على وجه الخصوص، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجهاز التنفيذي، على كل من المستويين المركزي والمحلي، مثل "المندوبين الإداريين" ورؤساء البلديات، حال انتخابهم، في الجهود التي يبذلها الجهاز لإصلاح الخدمة العامة وتعزيز اللامركزية الإدارية وممارسات الحكم الرشيد وتقديم الخدمات عبر عملية اللامركزية. ومن خلال إنشاء مكتب اتصال برلماني في العاصمة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستكون بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قادرة على تقديم مساعدة عملية للبرلمانيين. وإضافة إلى ذلك، على إثر طلبات محددة من جانب الرئيس وفريقه، تبحث بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي سبل إتاحة مستشارين دوليين للجهاز التنفيذي يمكنهم تقديم المساعدة التقنية فيما يخص تنفيذ الأولويات في مجال السياسات. وبغرض مساعدة الجهاز التنفيذي على بسط سلطته في أرجاء البلاد، ينبغي أن توضع أصول بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تحت تصرف الرئيس وكبار المسؤولين في البلد، وذلك في حدود ولاية البعثة واحتياجاتها التشغيلية.

٨١ - ويعيق كل من انعدام الاستقرار المزمع في هايتي والتحديات الاجتماعية الاقتصادية الصعبة التي تواجهها وسرعة تأثرها بالكوارث الطبيعية وشدة تدهورها البيئي الجهود المبذولة من الناحية السياسية والأمنية لتحقيق استقرار البلد. فهذه التحديات تتطلب حولا مستدامة طويلة الأجل، بما في ذلك إيجاد آليات فعالة لإدارة الكوارث وحماية البشر. وستعمل البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة على بناء وتعزيز الآليات التي ستساعد على تحسين قدرة

الحكومة على التخطيط الاستراتيجي (كما في ذلك التخطيط الإنمائي)، وإدارة العمليات، ورصد وتنظيم تقديم الخدمات الأساسية على الصعيدين الوطني والمحلي.

دال - دعم حقوق الإنسان

٨٢ - سيضطلع عنصر حقوق الإنسان في البعثة، الذي يمثل أيضا المفوض السامي لحقوق الإنسان في البلد، بمهام أساسية تتعلق بحقوق الإنسان وسيعمل على تنسيقها وسيساعد على تعميم مراعاة حقوق الإنسان عبر أنشطة البعثة. وبفضل تحسين الموارد، يمكنها أن تقدم دعما أكثر شمولية وأكثر فعالية لحملة أمور منها إصلاح الشرطة والعدالة، وذلك عن طريق المساعدة في عملية الفحص وتوفير الأساس التشخيصي لعمليات الإصلاح تلك عبر رصد القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالتشاور مع السلطات الهايتية، ستسعى البعثة أيضا إلى تحديد الآليات الكفيلة بالتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، مع التركيز بشكل خاص على الحالات التي تعتبر مثالا. وتحقيقا لهذه الأهداف، ستجمع البعثة بين تحسين رصد مؤسسات سيادة القانون، والتحقيق والتحليل، وبناء القدرات من أجل المؤسسات والمجموعات الهايتية (إلى جانب الفريق القطري التابع للأمم المتحدة)، والدعوة العامة، وإسداء المشورة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

٨٣ - وبغية دعم القدرات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، والخدمات الاستشارية، ستقدم البعثة التدريب والمساعدة إلى مكتب أمين المظالم وإلى منظمات المجتمع المدني التي تركز أنشطتها على قضايا حقوق الإنسان. وستتاح أيضا الدعم المحدد الهدف للفرعين التنفيذي والتشريعي عبر الأنشطة الإعلامية بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان ونظم حمايتها، وإسداء المشورة بشأن تصديق الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان وتنقيح التشريعات الرئيسية، وعبر التدريب على أساليب وتقنيات إبلاغ الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. وستستفيد البعثة من الدعم الاستشاري الذي تقدمه مفوضية حقوق الإنسان سعيا إلى القيام بأنشطة أوسع نطاقا تروم تعزيز حقوق الإنسان دعما لولاية البعثة.

٨٤ - وستواصل البعثة تعزيز مشاركة النساء في كافة مجالات الأنشطة ذات الصلة، بدعم مبادرات بناء القدرات وإسداء المشورة التقنية للمنظمات المعنية. وستقدم البعثة أيضا، مع اليونيسيف، الدعم لتعزيز الإطار القانوني المتعلق بحقوق الطفل وحماية الطفل. ولهذا الغرض، ستوفر البعثة بناء القدرات للوزارات المعنية والجهات الفاعلة القضائية والشرطة الوطنية الهايتية.

رابعاً - دعم البعثة

٨٥ - قدمت البعثة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير دعماً لوجستياً مكثفاً للانتخابات الوطنية في شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل. وطلب من البعثة إعادة تخصيص مواردها البشرية والمادية بغرض كفالة شبكة لوجستية شاملة في أنحاء البلاد. وفيما لم تتوقع ميزانية البعثة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ مدى الدعم اللوجستي الذي كانت البعثة ستحتاج إلى تقديمه، تم استيعاب النفقات ذات الصلة في نطاق الموارد المتاحة. واضطلعت البعثة أيضاً بمشاريع محدودة لإصلاح الطرق تمشياً مع احتياجاتها التشغيلية.

خامساً - الجوانب المالية

٨٦ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٨/٦٠ بء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، رصد ما مجموعه ٤٨٩,٢٠٧,١٠٠ دولار، أي ما يعادل مبلغ ٤٠,٧٦٧,٢٥٨ دولار شهرياً، لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وإذا وافق مجلس الأمن على التوصيات الواردة في الفرع الثالث من هذا التقرير، سوف يتم السعي لدى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسنتين، للحصول على موارد إضافية للفترة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٨٧ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للبعثة ٦٦,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٦٣٩,٩ مليون دولار.

٨٨ - وحتى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكلة ١٤٨,٤ مليون دولار. وتم رد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وفقاً لجدول التسديد الربع سنوي.

سادساً - ملاحظات وتوصيات

٨٩ - مع انتهاء الانتخابات الوطنية بنجاح، طويت صفحة جديدة من تاريخ هايتي. وأمام شعب هايتي اليوم فرصة فريدة للخروج من دوامة العنف والفقر والمضي نحو مستقبل قوامه الاستقرار والسلام. وستقوده في هذا المسعى قيادة جديدة انبثقت عن عملية انتخابية حرة ونزيهة وشاملة، أحررت في جو يحفظ سلامته وكرامته. وقد أبدى الرئيس بريفال عزمًا محموداً على مد يده لجميع القوى السياسية والاجتماعية في هايتي بروح من المصالحة والحوار، تاركا وراءه عقوداً من التوتر والاستبعاد. وأرسى تعيين حكومة ذات قاعدة عريضة

بقيادة رئيس الوزراء ألكسي واعتماد سلطات هايتي لبرنامج سياسي طموح لكنه متوازن، أسس انتعاش البلد وانبعاثه. ومن شأن تنفيذ برنامج الإصلاح - تحديث الدولة وتكوين الثروة - أن يستفيد من تعزيز الشركة مع المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. لكن ينبغي في آخر المطاف أن تبني سلطات وشعب هايتي بصورة فعلية ذلك البرنامج لكفالة دوام نجاحه.

٩٠ - ولا تزال احتياجات البلد هائلة وتحدياته عظيمة. ولا يزال الوضع الأمني يثير القلق ويزعزع الاستقرار، لا سيما الوضع الإجرامي في العاصمة، إذ لا تزال مصادر عدم الاستقرار قائمة ولا تزال قدرة الأمن الوطني على التصدي لها غير كافية. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات يعوق التصدي بنجاح للجريمة والإفلات من العقاب والفساد. وتحتاج مؤسسات الدولة، بما فيها الشرطة الوطنية الهايتية، والجهاز القضائي، والمؤسسات الحكومية، إلى مساعدة كبيرة لكي تعمل بشكل مناسب على جميع الصعد. وينبغي الاستمرار في تغذية حوار شامل على نطاق البلد مع جميع القوى السياسية والاجتماعية من أجل توطيد التقدم المحرز حتى الآن. ويعتبر الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية أولويتان هامتان شأنهما شأن تحقيق تحسن سريع وملحوظ في الحياة اليومية للهايتيين.

٩١ - ولا يمكن لهايتي، في الوقت الحاضر، مواجهة هذه التحديات لوحدها. وينبغي بالتالي للشركاء الدوليين تقديم الدعم الكافي والمتسق في الوقت المناسب للسلطات الجديدة في المجالات المذكورة أعلاه. وكما جاء في الفرع الثالث من هذا التقرير، فإن البعثة على استعداد لتقديم مساعدة محددة الأهداف لسلطات هايتي، في إطار التقسيم الدولي للعمل، استناداً إلى مزاياها النسبية، وذلك في المجالين التاليين: كفالة بيئة آمنة ومستقرة تتيح الاستمرار في العملية السياسية الجارية والاضطلاع في أمان بالأنشطة الإنسانية والإنمائية؛ وتوفير الدعم المؤسسي لإصلاح مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات الحكومية، وبخاصة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وستدعم كل هذه الجهود بالأعمال التي تقوم بها البعثة في مجال حقوق الإنسان وبدور سياسي ينهض به ممثلي الخاص من خلال جملة من الأعمال منها مساعيهم الحميدة. وعلاوة على ذلك، ستقدم البعثة الدعم لتنظيم الانتخابات الباقية التي ينبغي إجراؤها في أقرب وقت ممكن. وستكون هناك حاجة إلى زيادة موارد البعثة لتنفيذ الأنشطة المذكورة في الفرع الثالث.

٩٢ - وينبغي، بوجه خاص، أن تعزز شرطة البعثة بمعدات وأفراد مؤهلين في مجال الأسلحة والأساليب الخاصة، كجزء من وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها، وكذلك بخبراء استشاريين في مجال مكافحة الاختطاف وعمليات التصدي للعصابات، كجزء من وحدة

الشرطة التابعة لها، وذلك لتعزيز الدعم المقدم للشرطة الوطنية الهايتية. وهذا التعزيز النوعي ضروري لأن أعمال العنف التي تقوم بها العصابات وعمليات الاختطاف باتت تشكل عقبة كبرى أمام تحقيق الاستقرار في هايتي. فهي تعوق قيام السلطات الهايتية والجهات المانحة بتنفيذ البرامج المتعلقة بتعزيز المؤسسات، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية بصورة مستدامة، وتشكل عقبة كأداء أمام النشاط الاقتصادي المعتاد والاستثمار المنتج.

٩٣ - ومن الهام الإقرار بوجود حدود لهذه الولاية. ففيما تعتزم البعثة تعظيم دورها في مجال منع الجريمة، فإنها لن تستطيع أن تتصدى للإجرام في شموليته. كما أن الوجود الأمني للبعثة في المعابر الحدودية والمرافئ المختارة ومفترقات الطرق لن يكفي ليردع ردعا تاما الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الشحن العابر للمحدرات والأسلحة. ومن ثم، أدعو المجتمع الدولي، ولا سيما من تجمعهم علاقات وثيقة بهايتي وشعبها، إلى العمل يدا واحدة على استكمال أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في المجالات الخارجة عن نطاق قدراتها أو ولايتها والتعاون معها في إطار وثيق في المجالات التي لديها فيها القدرة أو الولاية اللازمة. وإنني أرحب بشكل خاص بمشاركة الشركاء الإقليميين في العمل، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية. وقد تتهيا فرص جديدة في هذا الشأن الآن وقد عادت هايتي من جديد إلى موضعها وسط بلدان الجماعة الكاريبية.

٩٤ - كما أناشد السلطات في هايتي أن تنتفع انتفاعا كاملا من المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي، وأن تساعد، بالاستفادة من دعم البعثة عند الاقتضاء، في إجراء المزيد من الإصلاحات باعتماد سياسات وطنية رئيسية من قبيل خطة إصلاح شرطة هايتي الوطنية، والتشريع الأساسي المتعلق باستقلال القضاء، وسياسة نزع السلاح، وأولويات مجالات الحوار والمصالحة. وينبغي للسلطات في هايتي أن تستفيد إلى أقصى حد من جوانب الخبرات والدعم المتاحة لدى البعثة في تعزيز قطاع سيادة القانون.

٩٥ - وينبغي الآن، بعد قيام حكومة منتخبة ومجلس تشريعي، تزويد السلطات الجديدة بالوسائل الكافية للنجاح في مهمتها، بما يشمل تنظيم الانتخابات المتبقية. وعليه، أدعو المانحين إلى تقديم دعم عاجل سخي إلى سلطات هايتي، ولا سيما في سياق مؤتمر إعلان التبرعات الذي سيعقد في بورت - أو - برانس في ٢٥ تموز/يوليه، وتوجيه هذا الدعم بخاصة لتلبية المتطلبات الاجتماعية الاقتصادية القصيرة الأجل التي لا غنى عنها لإدامة الاستقرار في البلد بالنظر إلى الآمال العريضة التي يعلقها الشعب في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، أود أنؤكد أن إعلان التبرعات وصرفها ليس سوى خطوة أولى. فمن الضروري المسارعة إلى تنفيذ مشاريع إنمائية توفر جوانب واضحة من الإغاثة لشعب هايتي. وينبغي

جعل تهيئة فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية هدفا رئيسيا. ومنظومة الأمم المتحدة على أهمية الاستعداد لمساعدة سلطات هايتي والمناخين على إنشاء آلية رصد وتقييم لتسهيل تنسيق جهودهما.

٩٦ - وتؤكد الأمم المتحدة مجددا لسلطات هايتي التزامها بالمساعدة في تنفيذ الأولويات الوطنية. ولتمكين البعثة من القيام بذلك على وجه فعال، أوصي بأن يقر مجلس الأمن المقترحات المتعلقة بولاية البعثة ومواردها الواردة في الفرع الثالث أعلاه وتمديد فترة عمل البعثة اثني عشر شهرا على الأقل، وهو الحد الأدنى اللازم لإرساء أساس صلب للإصلاحات المتعلقة بسيادة القانون، ولتحقيق بعض النتائج الميدانية، والتقدم صوب تطبيق الإدارة الديمقراطية، ولا سيما على الصعيد المحلي. كما أن هذا التمديد سوف يوجه إشارة هامة إلى شعب هايتي تدل على استمرارية التزام المجتمع الدولي إزاءه. ويلزم الإبقاء على القوام العسكري للبعثة عند حده الحالي، وهو ٥٠٠ ٧ فرد وزيادة قوام ضباط الشرطة بـ ٥٤ ضابطا لأغراض الدعم المؤسسي، مما سيرفع القوام الإجمالي إلى ١٩٥١ فردا. وعلاوة على ذلك، يلزم إعارة ١٦ ضابطا من ضباط الإصلاحات للاضطلاع بالصورة المناسبة بالمسؤوليات الموكلة للبعثة في نظام السجون.

٩٧ - وتعرب الأمم المتحدة عن امتنانها للبلدان المساهمة بالقوات والشرطة لاستمرارها في المساهمة. ويلزم تدعيم هذه المساهمة وتوسيع نطاقها في مجال الشرطة بتوفير عدد إضافي من الضباط الناطقين بالفرنسية ممن تتوفر لديهم المهارات المحددة اللازمة لدعم إصلاح الشرطة الوطنية وكذلك القدرات المتخصصة اللازمة لتعزيز قدرة البعثة على تزويد الشرطة الوطنية بالإرشاد والتدريب والدعم التشغيلي في مجال مكافحة أعمال العنف وحوادث الاختطاف التي ترتكبها العصابات. وسيظل من المهم بالمثل لنجاح البعثة في أداء مهام ولايتها الصعبة ثبات الدعم المقدم من أعضاء المجموعة الأساسية والمناخين والمنظمات الإقليمية.

٩٨ - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري العميق لخوان غابريل فالديس، الذي عمل ممثلاً خاصاً لي حتى نهاية أيار/مايو والذي كانت رؤيته السياسية الفذة وأفكاره الملهمة مقومات حاسمة للتمكن من إجراء انتخابات ذات مصداقية شاملة للجميع في هايتي. وأود أن أرحب بممثلي الخاص الجديد، إدمون ميليه، وأن أعرب له ولجميع موظفي البعثة عن تقديري لما يبدونه من إخلاص ومثابرة والتزام في السعي إلى إحلال السلام والأمن في هايتي بينما يعملون في ظل ظروف كثيراً ما تحفل بالتحديات والمشقة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المقدمة لأفراد
عسكريين وقوات (في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦)

البلد	أفراد/ضباط	القوات	المجموع
الأرجنتين	٩	٥٤٩	٥٥٨
الأردن	١١	٧٤٩	٧٦٠
إكوادور	١	٦٦	٦٧
أوروغواي	١١	٩٦٧	٩٧٨
باراغواي	٣	٣	—
البرازيل*	١٤	١ ٢٠٠	١ ٢١٤
بوليفيا	١	—	١
بيرو	٤	٢٠٥	٢٠٩
سري لانكا	١٢	٩٥٠	٩٦٢
شيلي	٨	٥٣٧	٥٤٥
غواتيمالا	٥	٨٠	٨٥
فرنسا	٢	—	٢
الفلبين	٢	١٥٥	١٥٧
كرواتيا	١	—	١
كندا	٤	—	٤
المغرب	٢	صفر	٢
نيبال	٧	٧٥٠	٧٥٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٤	—	٤
المجموع	١٠١	٦ ٢٠٨	٦ ٣٠٩

* بما في ذلك قائد القوة.

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المقدمة لضباط
الشرطة المدنية ووحدات الشرطة المشكلة (في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦)

البلد	ضباط شرطة مدنية	وحدات شرطة مشكلة	المجموع
الاتحاد الروسي	٨	—	٨
الأرجنتين ^(١)	٤	—	٤
الأردن	٢	٢٩٠	٢٩٢
إسبانيا	٢٨	—	٢٨
أوروغواي	٦	—	٦
باكستان	—	٢٤٨	٢٤٨
البرازيل	٤	—	٤
بنن	٢٩	—	٢٩
بوركينا فاسو	٧١	—	٧١
البوسنة والهرسك	٤	—	٤
تركيا	١٢	—	١٢
تشاد	٢٠	—	٢٠
توغو	٥	—	٥
رومانيا	٤	—	٤
زامبيا	٩	—	٩
السلفادور	٤	—	٤
السنغال	٤٧	٨٤	١٣١
سيراليون	٢	—	٢
شيلي	٢٧	—	٢٧
الصين	٥	١٢٥	١٣٠
غانا	١١	—	١١
غرينادا	١	—	١
غينيا	٣٨	—	٣٨
فانواتو	٣	—	٣
فرنسا	٧٨	—	٧٨
الفلبين	٤٢	—	٤٢
الكاميرون	٤١	—	٤١
كندا ^(١)	٦٨	—	٦٨

البلد	ضباط شرطة مدنية	وحدات شرطة مشكلة	المجموع
مالي	١٣	—	١٣
مدغشقر	١	—	١
مصر	٧	—	٧
موريشيوس	١	—	١
نيبال	١٣	١٢٥	١٣٨
النيجر	٢١	—	٢١
نيجيريا	٢١	—	٢١
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٧	—	٤٧
اليمن	٣	—	٣
المجموع	٦٩٠	٩٩٧	١ ٦٨٧

(أ) بما في ذلك قائد الشرطة.

